

الفساد المالي و الإداري للدولة وأثاره الاقتصادية

إعداد

أ.د. سيد طه بدوي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
عضو اللجنة العلمية الدائمة للمالية والتشريع الضريبي لترقية
الأساتذة والأساتذة المساعدين

إعداد

الأستاذ كريم سيد طه

المحامي

حاصل على ماجستير القانون العام والعلوم الاقتصادية والمالية

ملخص البحث :

يعرف الفساد المالي بأنه سلوك غير سوي وغير أمين يعمل على جمع جميع الانحرافات المالية للتشريعات والقوانين للعمل لمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتسيير لأشخاص أو مؤسسات خاصة وتشمل تقديم رشاي للجهة المنتفعة، وتشمل الهدايا والرشاوى، وغسل الأموال والنصب على المستثمرين، يعرف أيضاً بأنه خروج عن قوانين الدولة ومصالحها وعدم التقيد به من أجل تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية للشخص أو مجموعة معينة.

كما أن الفساد الإداري مشكلة تواجهها جميع دول العالم ومع ذلك، فإن نوعه وعمقه وحجمه يختلفان من دولة إلى أخرى مثلما تختلف آثاره تبعاً لنوع الهيكل السياسي والاقتصادي ومستوى تنمية الدولة.

وعلى أي حال، يؤدي الفساد إلى الانحطاط، ويبدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد، وهذا يقوض ثقة الناس في الجهات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من اللامبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع. والفساد يقوض المعتقدات والقيم الأخلاقية في المجتمع، ويزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع ويعيق نم والقدرة التنافسية.

في الوقت الحاضر، يمثل الفساد الإداري والمالي تحدياً للمجتمع الدولي. تدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم أن الفساد ضار للغاية ولا يعرف حدوداً، يمكن للمشكلة أن تشل اقتصاد الدول وتعرقل التنمية وتقوض سيادة القانون وتؤدي إلى تهديدات أخرى للأمن القومي.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تولد الفساد الإداري وكذلك أسبابه الجذرية وأيضاً لاستشاف طرق مواجهة المشكلة من أجل الحد من تأثيرها. ذلك

لأن الدراسة الدقيقة للأسباب الجذرية للفساد تساعد في تحديد العوامل المؤدية إلى المشكلة. هذا يساعد في تقليل الآثار الجانبية للفساد من خلال أساليب الإدارة المناسبة.

Abstract:

Financial corruption is defined as abnormal and dishonest behavior that works to collect all financial deviations of legislation and laws to work for his personal interest at the expense of the public interest, and is directed to private persons or institutions and includes bribes to the beneficiary, including gifts and bribes, money laundering and defrauding investors, also known as a departure from the laws and interests of the state and non-compliance with it in order to achieve political and social gains for a specific person or group.

Administrative corruption is a problem faced by all countries of the world, however, its type, depth and size vary from one country to another, just as its effects vary depending on the type of political and economic structure and the level of state development.

In any case, corruption leads to degeneration, squanders national resources and reduces the efficiency of governments in managing the country's affairs, and this undermines people's trust in governmental and non-governmental agencies and increases apathy and inefficiency in society.

corruption undermines beliefs and moral values in society, increases the costs of implementing projects and hinders the development and competitiveness of society.

At present, administrative and financial corruption is a challenge for the international community. Governments around the world recognize that corruption is extremely harmful and knows no borders, and the problem can cripple the economy of states, hinder development, undermine the rule of law and lead to other threats to national security.

The study aims to shed light on the factors that generate administrative corruption as well as its root causes and also to explore ways to confront the problem in order to reduce its impact. This is because a careful study of the root causing corruption helps to identify the factors leading to the problem. This helps in minimizing the side effects of corruption through proper management methods.

الفساد المالي والإداري للدولة و الآثار الاقتصادية المترتبة عليه وآليات مواجهته

مقدمة

يعرف الفساد المالي بأنه سلوك غير سوي وغير أمين يعمل على جمع جميع الانحرافات المالية للتشريعات والقوانين للعمل لمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتسيير لأشخاص أو مؤسسات خاصة وتشمل تقديم رشاي للجهة المنتفعة، وتشمل الهدايا والرشاوى، وغسل الأموال والنصب على المستثمرين، يعرف أيضاً بأنه خروج عن قوانين الدولة ومصالحها وعدم التقيد به من أجل تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية للشخص أو مجموعة معينة.

كما أن الفساد الإداري مشكلة تواجهها جميع دول العالم ومع ذلك، فإن نوعه وعمقه وحجمه يختلفان من دولة إلى أخرى مثلما تختلف آثاره تبعاً لنوع الهيكل السياسي والاقتصادي ومستوى تنمية الدولة.

وعلى أي حال، يؤدي الفساد إلى الانحطاط، ويبدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد، وهذا يقوض ثقة الناس في الجهات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من اللامبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع. والفساد يقوض المعتقدات والقيم الأخلاقية في المجتمع، ويزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع ويعيق نم والقدرة التنافسية.

في الوقت الحاضر، يمثل الفساد الإداري والمالي تحدياً للمجتمع الدولي. تدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم أن الفساد ضار للغاية ولا يعرف حدوداً يمكن للمشكلة أن تشل اقتصاد الدول وتعرقل التنمية وتقوض سيادة القانون وتؤدي إلى تهديدات أخرى للأمن القومي.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تولد الفساد الإداري وكذلك أسبابه الجذرية وأيضاً لاستكشاف طرق مواجهة المشكلة من أجل الحد من تأثيرها. ذلك لأن الدراسة الدقيقة للأسباب الجذرية للفساد تساعد في تحديد العوامل المؤدية إلى المشكلة. هذا يساعد في تقليل الآثار الجانبية للفساد من خلال أساليب الإدارة المناسبة كما توجد مظاهر كثيرة للفساد المالي و لكن أهمها ما يلي الرشوة، المحسوبية، نهب المال العام، الوساطة، الابتزاز، التزوير، غسيل الأموال، كما له أيضاً آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية على الدول.

سوف نتناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: السياسة المالية و الفساد المالي و الإداري للدولة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري).

المبحث الثاني: آثار الفساد المالي و الإداري على الاقتصاد المصري.

المبحث الثالث: جهود الدولة و آلياتها في مكافحة الفساد الإداري و المالي .

المبحث الأول

السياسة المالية و الفساد المالي و الإداري للدولة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)

تعد العلاقة بين السياسة المالية و الفساد بنوعيه من المواضيع الهامة و الحيوية وذلك من خلال تحليل الأثر المترتب عن تلك العلاقة. لقد كانت ظاهرة الفساد بنوعيه من بين المشاكل التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في البلدان النامية كما أن هذه الظاهرة لها آثار و انعكاسات سلبية خطيرة على الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

أسباب الفساد المالي و الإداري :

أن الفساد المالي و الإداري للدولة يعود في الغلب لسببين رئيسيين: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة، محاولة التهرب من التكلفة الواجبة و تتعدد الأسباب المؤدية للفساد و تنقسم إلي: أسباب تربوية و سلوكية: بعدم الاهتمام بغرس القيم و الأخلاق الدينية في نفوس أطفال يؤدي إلي سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة و عدم المسؤولية و عدم احترام القانون. السياسات الاقتصادية: تلك السياسات التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن أو العدالة لفي توزيع الثروات و الموارد الاقتصادية على السكان فضلاً عن تحميل القطاع العام بأعباء و مهام قاسية تتطلبها برامج التنمية الطموحة و المشاركة و هذا يستلزم تخويل الإدارة صلاحيات واسعة و مده^{٤٠} بموازنات و اعتمادات مادية كبيرة بالإضافة إلي التحول السريع و غير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام و بيع المؤسسات و المرافق الحكومية للشركات الأجنبية مما يسمح للسماسرة بعقد

^{٤٠} راجع د. فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية و الفساد المالي و الإداري دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

الصفقات و دفع العمولات لشراء الذمم و المساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين.

عوامل دولية: تعد هذه العوامل أحد الأسباب المؤدية للفساد المالي و التي تأخذ أشكالاً متعددة منها صورة رشاوي و مدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة و المساعدات الأجنبية و تدفقات الاستثماريين للدول، أو لفي صورة مزايا تفصيلية في فرض التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع.

أسباب إدارية: تتميز معظم الدول النامية بكبر حجم القطاع العام و ازدياد عدد العاملين فيه و لهذا تأثير كبير على المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع و الخدمات حيث أنه كلما كبر حجم القطاع العام و اتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد.

أسباب قانونية: و قد يرجع الانحراف الإداري و المالي إلي سوء صياغة القوانين و اللوائح المنظمة للعمل و ذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلي تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

أسباب سياسية: إن ضعف قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية و الحكومية و ضعف العلاقة بين هذه الأجهزة و الجمهور و غياب الأنظمة الرقابية من شأنه أن يكثر من حالات الفساد المالي و الإداري للدولة و ظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف و المصالح العامة للمجتمع.

مؤشرات الفساد الإداري و المالي للدولة:-

يرجع انتشار ظاهرة الفساد المالي و الإداري في المجتمع المصري من وجهة نظر علماء الاجتماع السياسي إلى التحولات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري و التي أثرت بدورها، و يرى جانب آخر أن الجزء الأكبر منها يرجع إلي مشكلات الاختلال في هيكل الانتاج و العمالة و اختلال ميزان المدفوعات و

- ازدياد التفاوت في الدخل كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى غياب الشفافية في المجتمع المصري أهمها:
١. الاحتكار و الممارسات الاحتكارية.
 ٢. الاستيلاء على أراضي الدولة.
 ٣. الإيرادات الريعية أو الدور الذي تلعبه الدولة من خلال التدخل في العطاءات و المناقصات هو أساس الفساد في أي مجتمع.
 ٤. ضعف السياسة المالية للدولة.
 ٥. اختلال الأجور.
 ٦. الخصخصة.
 ٧. البيروقراطية .

علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي للدولة: -^{٤١}

تشير كثير من الدراسات النظرية و التطبيقية بأن للفساد الإداري و المالي اثاراً سلبية على النمو الاقتصادي للدولة، حيث أن خفض معدلات الاستثمار للدولة و من ثم خفض معدل الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

كما أصبحت التحولات إلى اقتصاد السوق تركز بشكل متزايد على الإصلاحات المصممة لتقوية الأساس المؤسسي لاقتصاد السوق الذي يعمل بشكل جيد و العقوبات التي تحول دون تحسين الحوكمة و الحد منه و بالتالي أصبح الفساد من منظور الاقتصاد السياسي يهيمن على الإصلاح.

^{٤١} المرجع السابق ٠

هناك العديد من الإصلاحات المؤسسية التي أثبتت فعاليتها في الحد من الفساد و تحسين الحكم في جميع أنحاء العالم فمن الواضح أن الحكومات في مرحلة انتقالية كثيرة و تفتقر البلدان إلي الحوافز و القدرة على اعتماد و تنفيذ مثل هذه الإصلاحات.^{٤٢}

علاقة الفساد بالإنفاق العام:-

يؤدي الفساد إلي زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام و يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل و الصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة. فضلا عن تأثير على الانفاق على الصحة و التعليم لأن هذه النفقات أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح من نفقات المشروعات الأخرى.

مظاهر الفساد المالي و الإداري للدولة:

يعد التهرب الضريبي أو الجمركي أحد أشكال الفساد الإداري و المالي للدولة مما يؤدي إلي ضياع قدر كبير من الأموال التي كان من الممكن أن تذهب لتمويل مشروعات محددة و تسهم في بناء الدولة. يعد عجز الموازنة من المؤشرات المالية المهمة و ذلك لبيان الموقف المالي للدولة و يلعب الفساد المالي و الإداري الدور الكبير في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.^{٤٣} وفقاً للقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ ، فإن وزارة التنمية المحلية لديها ثلاث مسؤوليات رئيسية و هي على النحو الآتي:

⁴² Look Strategies to Combat State Capture and Administrative Corruption in Transition Economies Joel S. Hellman.

^{٤٣} المرجع السابق ،

هو تنسيق العلاقات بين الحكومة و المحافظات وخاصة فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات العامة بالإضافة إلى ذلك ، فهي مسؤولة عن تنسيق العلاقات بين المحافظات والإشراف على أنشطتها.

إصدار التصاريح سواء للبناء أو الهدم.

وقد سمحت أنظمة المتابعة الضعيفة للفساد بالانتشار بشكل أكبر وأدى إلى ذلك التبذير في الإنفاق الحكومي و قد أدى ذلك إلى تدهور الخدمات المقدمة للجمهور بشكل عام، و قد احتلت مصر المرتبة ١٦٧\٦٣ في كفاءة الإنفاق الحكومي^{٤٤}.

⁴⁴ Look ‘Curbing Corruption in Egypt: A Focus on Local Administration Reform‘ Prepared by Amira Gamal El-Din Rawda Saeed Ali Reem Abughattas Supervised by Dr. Khaled Abdelhalim Assistant Professor Department of Public Policy and Administration The School of Global Affaires and Public Policy The American University in Cairo، the Amirian University in Cairo

المبحث الثاني

آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد المصري

حظيت ظاهرة الفساد Corruption باهتمام الكثير من الباحثين واتفقت الآراء على ضرورة وضع إطار مؤسسي للحد من مشكلة الفساد بآليات محددة جميع صورته وفي كافة المجالات لدفع عملية التنمية الاقتصادية . وتعد مكافحة الفساد أحد الظواهر المنتشرة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وذلك بسبب الآثار المدمرة للفساد على كافة القطاعات . وتتمثل النتائج الرئيسية للفساد في هدر الموارد الاقتصادية للمجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . حيث إن المبالغ المهذرة بسبب الفساد إذا ما استثمرت كانت ستؤدي إلى انفاق للقطاع الاستهلاكي والذي بدوره يخلق زيادة في الناتج وكذلك الدخل يزيد نحو ٤ مرات حجم المبالغ المستثمرة مما يرفع من معدلات التنمية والنمو الاقتصادي، فمعدلات النمو الاقتصادي تعد مقدار الإنتاج الناتج من القطاعات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال إذا لم انعكاسا يتسنى الحصول على مبالغ التهرب الضريبي ، فهي مثابة خسارة حلقت بالدخل هروب مبلغ يقدر بنحو ١٨٤ مليون دولار من الانفاق القومي ، وكذلك أيضا على سبيل المثال ، ستؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تقدر بنحو ٢٩٣،٨٠٢ مليون دولار . ويمكننا الاستفادة من التجارب الدولية في مكافحة الفساد في الدول المشابهة.^{٤٥}

للفساد آثار مدمرة على المستوى الأخلاقي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و التنموية و المؤسسية. حيث أن ممارسات الفساد ليست فردية بل إنها تتعدى من خلال أطر عنكبوتية شبكية و مافيات شديدة التنظيم تكتسب مظاهر الفساد في إطار المنظومات الشبكية نوعاً من المؤسسية.

^{٤٥} راجع د. إسلام محمد شاهين، آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد المصري.

يؤثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي حيث يؤثر الفساد إلى تآكل ثمار التنمية و انخفاض معدل النمو و ذلك من خلال انخفاض معدلات الاستثمار المحلي و الأجنبي حيث إن المستثمر يتجنب بيئة الفساد مما يدفعه إلى تقليل استثماراته و من ثم ينخفض الطلب الكلي و معدلات النمو الاقتصادي.

انخفاض عائد الإنفاق الحكومي، حيث يؤدي تفشي الفساد إلى تهيئة الفرصة للحصول على رشاي.

تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة حيث يؤدي تفشي الفساد إلى زيادة النفقات و انخفاض الإيرادات العامة و بالتالي ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة كما أنه من خلال الإعفاءات الضريبية غير العادلة أو التهرب الضريبي مما يؤدي إلى ضعف الإنفاق العام على الخدمات و السلع الأساسية كما أنه يضعف من فعالية أداة الضريبة لمحاربة التضخم و كبح جماح الاستهلاك و غيره.

انخفاض كفاءة المرفق العام و ذلك من خلال التلاعب مثلاً بقانون المزايدات و المناقصات لأنه سيؤدي لمنح عقود الأشغال إلى شركات و أفراد أقل كفاءة فيقلل نوعية كفاءة الخدمات.

يعد الفساد معوقاً من أكبر معوقات التنمية و يعتبر المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بالإضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية و الفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع و الخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة كما يعد الفساد أحد الأسباب الرئيسية لإضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية و تهريب الأموال إلى الخارج.

آثار الفساد على الاستثمار:-

تعد الدراسة التي قام بها (باولو ماورو) من أوائل الدراسات الاقتصادية التي حاولت قياس أثر الفساد على الاستثمار و تحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد على

النمو الاقتصادي و الاستثمار و بقد اعتمد باولو في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة و العوامل المؤسسية حيث يشير المؤشر الأول إلي مستوى الفساد و الذي عرف على أنه " مدى تضمن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات" و يعكس المؤشران الثاني و الثالث كفاءة النظام القضائي و الكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي على التوالي، و قد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد ليس يؤثر سلبيا فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضاً على معدل نمو الاستثمارات كما بينت الدراسة أن زيادة الكفاءة للجهاز الإداري الحكومي ستعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات^{٤٦}.

آثار الفساد المالي و الإداري على الاقتصاد المصري في ضوء التجارب الدولية و منظمة الشفافية العالمية:-

أصبحت ظاهرة تفشي الفساد متعددة الأبعاد بآليات ووسائل فعالة تشمل الجانب الاقتصادي كتحسين حياة كريمة و تناسب مستويات الأجور مع الأسعار و الحد من البطالة و كذلك الجانب الاجتماعي مثل وضع نظام للقيم و محاربة التقاليد الفاسدة و كذلك الجانب المؤسسي كتقوية مؤسسات الدولة و تطوير أجهزة الرقابة و الشفافية و المساءلة و تعديل التشريعات ذات الصلة و تعزيز دور الإعلام و دور منظمات المجتمع المدني كنوع من الرقابة الشعبية و يمكن أن تسهم التجارب الدولية و المؤسسات و المنظمات المحلية و الدولية باستراتيجيات و آليات تحد من معدلات الفساد.

إن التجارب و الجهود الأجنبية قطعت شوطاً كبيراً من أجل الحد من الفساد من خلال تطوير الهيئات و المؤسسات المعنية و الحد من الفساد بجميع أشكاله و صورته و ذلك بتطوير آلياته و دعمها. فعلى سبيل المثال تفشي الفساد في كندا منخفض و ذلك يعني أن الفساد يختلف من دولة لأخرى و رغم ذلك شعر الرأي العام أن آثار تفشي الفساد

^{٤٦} راجع د. هشام مصطفى محمد، الفساد الاقتصادي و أثره على التنمية في الدول النامية و آليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي الوضعي، كلية الشريعة و القانون .

كبيرة جداً في حين دولة باكستان نسبة الفساد فيها كان كبيراً لكن الرأي العام رأى أن آثار تفشي الفساد غير ضار و ربما يفسر ذلك عوامل كثيرة مثل نسبة الرؤية بين المجتمعات بوصفها ظاهرة اجتماعية و نسبة الأمية و انتشار الجهل و غيره.

و يمكن أن نستعرض بعض التجارب الدولية و تأتي لفي مقدمة الدول سنغافورة و التي لها تجارب رائدة في الحد من تفشي الفساد بعد ما كانت في سبعينات القرن الماضي من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد فقد نجحت في الحد منه و قد احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة عالمياً عام ٢٠١٨\٢٠١٩ على التوالي و بذلك تقدمت من عام ٢٠١٧ و الذي كان ترتيبها السابع لتقترب ما كانت عليه عام ٢٠١٥ و الذي كان ترتيبها الخامس حيث بلغ مؤشر الفساد بها نحو ٨,٥ درجة منذ عام ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٩.^{٤٧}

وقد اتبعت سنغافورة العديد من الوسائل التي مكنتها من تخفيض معدلات الفساد منها وجود الإدارة السياسية لمكافحة الفساد ووضع آليات للحد منه و تقليص عدد القوانين و تبسيط الإجراءات و عدم السماح بأي خروج عن القانون و كذلك رفع أجور و مرتبات الموظفين بالجهاز الإداري للدولة و تعزيز الثقافة المجتمعية للمجتمع المدني لعدم تفشي ظاهرة الفساد و إنشاء مكتب متخصص لمحاربة الفساد.

ومن التجارب الرائدة أيضاً تجربة و جهود الهند فوقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية، قطعت الهند شوطاً منذ التسعينات بالقرن الماضي في عملية الإصلاح و الحد من الفساد السياسي و الاقتصادي و استطاعت من خلال آليات و أساليب مكافحة الفساد و الحد منه و من تلك الأساليب الفصل بين مقدم الخدمة و ملتقيها بجانب وجود رغبة شعبية للقضاء على الفساد و تعزيز دور المجتمع المدني و أيضاً إرادة سياسية للقضاء على البيروقراطية كما أن التطور التكنولوجي لعب دوراً مهماً في سهولة تبادل المعلومات و

^{٤٧} راجع د. إسلام محمد شاهين، آثار الفساد المالي و الإداري على الاقتصاد المصري في إطار التجارب الدولية و مؤشرات منظمة الشفافية العالمية.

كذلك تم وضع آليات الإصلاح في كافة المجالات و تحقيق التنمية المستدامة لتعمل على خفض مستويات الفقر من خلال تعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة كما قامت الهند بتوقيع معاهدة للحد من الفساد تشتمل على آليات محددة للحد من الفساد و وضع عقوبات رادعة لمنع انتشار الرشوة. كما سعت الهند إلى إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الفساد.

أما عن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر من أوائل الدول المتقدمة لمحاربة الفساد و يرجع ذلك التقدم إلى العديد من الإجراءات التي تبنتها منذ تسعينات القرن الماضي و كان من أهمها مبادرة و التي طبقتها الولايات المتحدة في تعاملاتها الاقتصادية و فيها يتم محاكمة أي مؤسسة أمريكية تدفع رشوة إلى دولة أو مؤسسة أخرى، كما حددت الولايات المتحدة آليات للحد من الفساد تتمثل في تعزيز الشفافية و ضرورة الإصلاح الاقتصادي و رفع كفاءة الجهاز الحكومي و خلق هيئات مراقبات مالية بسلطات واسعة و وضع قانون خاص للمعاملات التجارية كما عملت على تعزيز الوعي و الثقافة الشعبية و تعديل و مراجعة القوانين القائمة و إنشاء مكتب للتحقيقات في كافة أشكال الفساد.

الاستراتيجية الوطنية المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٢ لمكافحة الفساد:-

بدا الاهتمام في مصر بظاهرة الفساد عام ٢٠٠٨ و ينظر لظاهرة الفساد في مصر من منظورين داخلي و خارجي فعلى المستوى الداخلي أجريت البحوث و الدراسات و صدور العديد من التقارير مثل تقرير لجنة الشفافية و النزاهة و تقرير مؤتمر الأمم المتحدة.

أما على المستوى الخارجي فتم على إجراء دراسات من قبل بعض المنظمات التي قامت بقياس الفساد منذ عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ و عكست صورة غير واقعية عن حجم الفساد في مصر و يرجع السبب في ذلك لعدم مشاركة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في مصر، و

قد أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨ في ٢٠١٤/١٢/٩ برعاية رئيس الجمهورية وأرسلت للجهات المشتركة بالتنفيذ بعدد ٨٤ جهة^{٤٨}.

أهداف الاستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد:

١. تطوير الجهاز الإداري بكفاءة وفعالية.
٢. خدمات بجودة عالية.
٣. تفعيل آليات النزاهة و الشفافية بالمؤسسات الحكومية.
٤. تطوير التشريعات الداعمة.
٥. تحديث إجراءات التقاضي.
٦. الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين و تحقيق العدالة الاجتماعية.
٧. تعزيز الوعي المجتمعي.
٨. تفعيل التعاون المحلي و الإقليمي و الدولي.
٩. مشاركة القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني.

كما أنه من الملاحظ أنه بدأ تفعيل دور هيئة الرقابة الإدارية بشكل فعال بداية من عام ٢٠١٤ و حتى الآن حيث أنه تأسست بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤، تأسست بهدف منع الفساد ومكافحته بكافة صورته واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة، وحفاظاً على المال العام وغيره من الأموال المملوكة للدولة، كما أنها هيئة رقابية مستقلة مصرية تتبع رئيس الجمهورية.

تظهر أهمية الرقابة الإدارية من قدرتها على الربط بين الخطط ، والبرامج، والقرارات المناسبة لتنفيذها وفق الأهداف ، وفي إطار من التعليمات المحددة لذلك من تأكدها أن الممارسة تتم بإتقان واقتصاد وسرعة مناسبة.

إن مهمة الرقابة لا تنحصر في التأكد من أن الأعمال تنفذ ، بل يضاف إليها التأكد من أن التنفيذ يتم بأفضل الوسائل والطرق والأشكال ، ويعطي النتائج المتوقعة في

^{٤٨} المرجع السابق .

ظروف ممكنة ، فمهمتها لا تقوم على الضبط والمنع والمساءلة فحسب ، وإنما في تحديد أسباب الانحراف أو الخلل في الأداء، والتوجيه لتجنب وقوعها . ومن هنا تظهر أهميتها في التدخل في الإعداد والتخطيط السليم والمتابعة الواضحة . وهي عملية ملازمة للتخطيط ، ضرورية في اتخاذ القرارات، عن طريق التغذية الراجعة ، ومن خلال دراسة النتائج للأعمال السابقة ، وإعطاء المعلومات والبيانات الدقيقة لتيسير الإعداد وبناء الخطط والبرامج على مرتكزات واستراتيجيات سليمة . وتكمن أهميتها أيضا في مراقبة الأداء ومتابعته لتفادي الأخطاء والسيطرة على تصحيحها في الوقت المناسب قبل فوات الأوان.

المبحث الثالث

جهود الدولة وآلياتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي

إن أسباب الفساد متباينة و نتيجة لآثارها السلبية فإن وسائل مواجهتها أيضاً كثيرة و متباينة لأنها لا بد أن تتوافق مع أسباب و أنواع الفساد و من أجل وجود آليات لمكافحة الفساد المالي و الإداري للدولة لا بد من العمل على ما يلي^{٤٩}:

١. ايجاد معيار للقيم و بناء الإنسان و البعد الأخلاقي في قطاعات الجهاز الإداري للدولة بالتركيز على العامل الديني لكافة الأديان و دعوته إلي مكافحة الفساد بكافة أشكاله، و كذلك من خلال قانون الخدمة المدنية و المواثيق و اللوائح المتعلقة بممارسة الوظيفة.
٢. تعزيز إجراءات الشفافية و هي مجموعة النظم و الإجراءات العملية لوضوح و علنية الإجراءات لكل ما تقوم به المؤسسات و علاقتها مع المواطنين.
٣. تعزيز قيم النزاهة من خلال منظومة القيم الأخلاقية المعنوية المتعلقة بالأمانة و الصدق و اللوائح المهنية.
٤. نشر الوعي الثقافي بين المواطنين بقيم النزاهة و الشفافية، حيث إن جهل المواطن بحقوقه يجعله فريسة للمرتشدين لسرعة إنجاز معاملاته و لمعالجة هذا الوضع لا بد من نشر ثقافة الشفافية و النزاهة و إتاحة المعلومات و زيادة الوعي و الدورات و الندوات بين المواطنين لتعزيز تلك الثقافة و معرفة حقوقهم و ذلك لتقليل تفشي الفساد و الحد منه.
٥. محاسبة و مساءلة موظفي الجهاز الإداري للدولة.
٦. الحد من البيروقراطية و المعوقات الإدارية لأن تعقيد الإجراءات و كثرة معوقاتها و عدم تبسيطها من الأسباب الرئيسية لتفشي الفساد في الجهاز الإداري للدولة لأنها تجبر المواطنين على دفع الرشاوي لسرعة إنجاز معاملاتهم و لمعالجة هذا الأمر لا بد من

^{٤٩} المرجع السابق ٠

دراسة الأنظمة و القوانين و إدخال تعديلات مناسبة و إجراءات مبسطة و سريعة لإنجاز المعاملات.

٧. تعديل مستويات الأجور و الرواتب حسب الدرجات العلمية و الاجتماعية لأن مستوى الأجور و الرواتب المنخفضة يعد سبباً رئيسياً لتفشي الفساد داخل الأجهزة الإدارية الحكومية و خاصة لأنه لا يمكنه من توفير الحياة الكريمة للموظف و لأسرته لأن ذلك سيدفعه للبحث عن مصادر بديلة لمواجهة متطلبات و أعباء الحياة و زيادة دخله.

٨. سيادة القانون و الفصل بين السلطات و ذلك بخضوع جميع الأفراد على حد سواء أمام القانون و تنفيذ أحكامه من جميع الأطراف.

٩. تعديل و تفعيل القوانين المتعلقة بالحد من الفساد على كافة المستويات سواء المتعلقة بالقانون أو الجهات القائمة على تنفيذ القانون مثل قانون حماية المستهلك و قانون الكسب غير المشروع و الاحتكار، و قانون تداول المعلومات و غيره، و كذلك تعديل قانون السلطة الرقابية بالدولة على غرار تعديل قانون الرقابة الإدارية و تشديد الأحكام المتعلقة بالرشوة و التزوير و سوء استغلال الوظيفة في قانون العقوبات^{٥٠}.

١٠. تطوير دور الرقابة للهيئات التشريعية و الرقابية و منظمات المجتمع المدني و ذلك من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة و كذلك تفعيل أكبر لدور المؤسسات و الجمعيات الأهلية.

١١. وضع آليات لمكافحة الفساد بنوعيه للدولة عن طريق الحكومة الإلكترونية.

^{٥٠} المرجع السابق